

الحجاج النحوي بواعثه وتقنياته

الدكتور: غري بكاي

المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر

يُشكّل الحجاج النحوي في تاريخ النحو العربي حلقة مهمة تبارز فيه العلماء وتناظروا في العديد من المسائل اللغوية والصرفية والنحوية مستدلين بأدلة عقلية تارة وبأدلة نقلية تارة أخرى في إثبات ما ذهبوا إليه، وكثيرا ما يحتدم النقاش والجدال وترتفع الأصوات في الأسواق ومجالس العلماء والأمراء، وربما يُستدعى الحكام في الفصل في قضايا لغوية أو نحوية كانت محل خلاف بين عالّمين أو أكثر مثلما حدث بين الكسائي وسيبويه حينما اختلفا فقال لهما خالد بن يحيى البرمكي: اختلفتما وأنتما سيدا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي هذه العرب ببابك أنت من كل حذب وصوب... وفي ثنايا هذه المناقشات والمناظرات كان هناك من يُصر على رأيه ولو كان خطأ، وأعتبر هذا الأمر سمة عار في جبين من يُصر على الخطأ، فقد قال أبو العباس المبرد - رحمه الله -: "الناس يلحقهم السهو والغلط، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا، وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبين لهم الصواب كانوا جهّالاً كذّابين".

الكلمات المفتاحية: الحجاج، اللسانيات، النحو، الجدال، اللغة، المناظرات اللغوية.

Abstract:

The grammatical argumentation constitutes an important arena in the history of Arabic grammar in which scientists fought and debated many linguistic, morphological and grammatical issues, referring sometimes to mental evidence and quoting in other times to support their points of view which have ignited controversies and discussions in the markets and even among the princes to the point of summoning magistrates or khalifs to decide grammatical or linguistic questions. During these polemics there were some who insisted on the correctness of their ideas although they were sometimes erroneous, which was considered as a marking of shame for the person who was attached to the false and Abu El Abas El Mobarad - mercy of Allah on him - said: "People are marked by forgetfulness and error, if they correct the mistakes they commit it as if they have not made mistakes but if they insist on these errors although they are became aware of the correctness, they are ignorant and liars ..."

Keywords: Argumentation, linguistic and grammatical issues, errors, correctness

الحجاج ظاهرة فكرية ممتدة عبر الزمن عرفه اليونان والرومان والمسلمون، ويتجلى الحجاج في الثقافة العربية الإسلامية في الفلسفة وعلم الكلام والمنطق وأصول الدين واللغة والنحو، والمناظرات الشعرية.

مفهوم الحجاج لغة: قال ابن منظور الحجة: البرهان، وقيل الحجة ما دافع به الخصم، وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وهو رجل محجاج

أي جِدَل، والتحاُجُّ التخاصم، وجمع الحجة حُجج وحجاج وحاجّه محاَجّة وحِجاجا نازعه الحجة...والحجة الدليل والبرهان⁽¹⁾

وقال ابن فارس في "مقاييس اللغة": "يقال حاججت فلانا فحججته أي غلبته بالحجة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة والجمع حجج، والمصدر الحجاج"⁽²⁾ فالحجاج حسب التعريفين هو مخاطب وتواصل بين طرفين يعرض فيه كل طرف فيه وجهة نظره مرفوقة بأدلة وحجج وبراهين تثبت صحة ما يعتقده ويراه حقا.

والحجة النحوية هي "الدليل العقلي أو النقل الذي وضعه علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه"⁽³⁾ ومن هذا يتبين أن الحجج النحوية نوعان: نقلية كشواهد القرآن والشعر والنثر، وعقلية كالقياس والإجماع، ومن المصطلحات القريبة للحجاج نجد مصطلح الجدل، وهو يعني: "تبادل الحجج والأفكار وجهات النظر المختلفة من أجل الوصول إلى الحقيقة أو هو ذلك الجدل بين طرفين دفاعا عن وجهة نظر معينة"⁽⁴⁾ فاختلاف الأفكار وامتزاجها بالثقافات الوافدة على المجتمع العربي والإسلامي كانت من بين أبرز الأسباب في اختلاف وجهات النظر، وكان الهدف الأسمى من هذا النقاش والجدال هو الوصول إلى الحقيقة، لذلك لم يترك العلماء مكاناً يناسب للنظر إلا وارتادوه واتخذوه مجلساً للمناقشة والنقد، ففضلاً عن بيوت العلماء كانت المساجد أحد أهم المجالس التي ارتادها النحاة، ولا يكاد يخلو مصر إسلامي منها، فقد كان المسجد بمثابة المدرسة أو الجامعة بالنسبة إلى هؤلاء العلماء. بل كانت المساجد في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الأمة بمثابة مؤسسة دينية وعلمية واجتماعية وسياسية، ويعتبر المسجد الجامع بالبصرة من أشهر المراكز الثقافية نشرا للعلم والمعرفة تعقد فيه مجالس وحلقات للشيوخ، ومن أشهر هذه المجالس مجلس الحسن البصري ت 110هـ، ومجلس واصل بن عطاء 80-131هـ، ومجلس أيوب بن أبي تميمة السختياني، ومجلس حماد بن سلمة 165هـ، بالإضافة إلى حلقة أبي عمرو بن العلاء وحلقة الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽⁵⁾ وفي هذه المجالس تطرح قضايا فكرية ولغوية وأدبية ودينية وغيرها، ويدلي كل عالم من العلماء فيها بما عنده، وكثيرا ما ترتفع الأصوات، وتتقارع الحجج، ويتحول موضوع النقاش إلى مناظرة بين عالمين أو أكثر.

مفهوم المناظرة: جاء في اللسان: "المناظرة أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما معا كيف تأتيانه، والتناظر: التّراوض في الأمر. ونَظيرُك: الذي يُراوِضُك وتُناظِرُهُ، وناظِرُهُ من المُناظِرَةِ... ويُقال: ناظَرْتُ فلاناً أي صَهرْتُ نظيراً له في المخاطبة. وناظَرْتُ فلاناً بفلان أي جعلته نَظيراً له في المخاطبة"⁽⁶⁾ والمناظرة في الاصطلاح: هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين إظهاراً للصواب⁽⁷⁾

-خصائص المناظرة: تستدعي المناظرة توافر مجموعة من الخصائص منها:

-أنّها تقوم على بنيات حوارية مضبوطة ترتبط بعقد الكلام الذي يربط بين أطراف الفعل الحواري.

-المنظر الذي يبني المناظرة مدعو إلى اتخاذ موقف بالنسبة إلى إطار الحجاج وتطوره.
-لكي يبرر المناظر (المحاجج) موقفه تجاه ما ينتج من حجاج، وبالتالي يحقق هدفه الإقناعي يسخر آليات حجاجية متنوّعة تخدم كلها الغايات الأساسية التي يقوم عليها الفعل الحجائي.

-على المتلقي أن يبرر ويدفع ما يتلقاه من الحجج الملقاة عليه بأن ينشئ من الحجاج ما يظهر قوته⁽⁸⁾.

وما عزّز المناظرات والمناقشات بين علماء البصرة والكوفة هو اختلاف المذهبين في المبادئ والأسس، فالبصريون لا يأخذون بكل مسموع، والفصاحة عندهم مقيدة بزمان محدد، وقبائل مشهود لها بالفصاحة، وشرطهم في القياس الكثرة والقليل والنادر عندهم شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والكوفيون عكس ذلك، وللانتماء الحزبي دوره في اختلاف وجهات النظر فالكوفة علوية والبصرة عثمانية، وللخلفاء والأمراء أثر واضح في إذكاء جذوة الحوار والنقاش بين العلماء، وقد اشتهر خلفاء بني العباس بتشجيع العلم وتكريم العلماء "قال الإمام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة لهارون الرشيد: شغلك هذا الكوفي - يعني الكسائي - وسعد بك، فقال الرشيد: يا أبا يوسف النحو يستفرغني أستدل به على القرآن والشعر"⁽⁹⁾

في ظل هذه الظروف والدوافع شَمّر الجميع على ساعد الجد، " ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية، وكان حادي عيسهم بالبصرة أبا عثمان المازني وأبا عمر صالح الجرمي، وأبا محمد التوزي، وأبا علي الجرمازي، وأبا حاتم السجستاني والرياشي والمبرّد وغيرهم، وفي الكوفة يعقوب بن السكيت، ومحمد بن سعدان وثعلبا والطوّال وغيرهم"⁽¹⁰⁾

وممّن عُرف بقوة مناظراته أبو عمر الجرمي (ت 225هـ)، وقد ناظر الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم " زيد منطلق" لِم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء فمثّله، قال له الجرمي: لا يُتمثّل، قال الفراء ما رأيت كالיום عاملا لا يظهر ولا يُتمثّل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدُ ضربته لِم رفعت زيدا ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، قال الجرمي، الهاء اسم كيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإننا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو: "زيد منطلق"، فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق" لأنّ كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في "ضربته" ففي محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟ فقال له الفراء لم نرفعه به

العلاج النحوي بواعثه وتقنياته

وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال له الفراء: معنى فقال له الجرمي: أظهره، قال: لا يظهر: قال مثله قال: لا يتمثل، فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه، فيقال: إنهما لما افترقا قيل للفراء: كيف رأيت الجرمي؟ قال رأيت آية.⁽¹¹⁾

فالجرمي كما يبدو في هذه المناظرة استخدم الحوار والشرح من أجل اقناع الفراء، ولما رفض الفراء فكرته وأظهر استغرابه مما رأى وسمع حينما قال: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل استدرجه الجرمي بالأسئلة إلى أن أوصله إلى الاعتراف بما كان قد رفضه، وهنا ألزمه الحجة والدليل، واعترف بفضل وقدره في العلم والمناظرة، وقال رأيت آية.

وقال أبو البركات الأنباري (ت 577هـ): وكان أبو عمر الجرمي يُلقب بالنبّاج [بالجيم: أي شديد الصوت] لكثرة مناظراته في النحو ورفع صوته فيها، فإن النبّاج هو الرفيع الصوت.⁽¹²⁾ وممن عُرف بقوة مناظراته المازني شيخ المبرّد، وكان لا يناظر أحداً إلا قطعه، لقدرته على الكلام وكان المبرّد يقول: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه.

وللمناظرة والمحاورّة آثار محمودّة ونتائج طيّبة في نفوس وعقول النحاة، فهي الدافع والحافز لطلب المزيد من الجد والاجتهاد، وربما كانت السبب في تحوّل نحوي من مذهب لآخر إعجاباً بعلم وتفوق من يناظره، قال الزجاج: لما قدم المبرّد(*) ببغداد جئت لأنظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إبعاده، فلمّا فاتحته أجمني بالحجة وطالبني بالعلّة، وألزمي إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجعت عقله وأخذت في ملازمته " ⁽¹³⁾

وفي الحوار والمناظرة يتعلم الجاهل ويزداد صاحب العلم علماً، وتتسع مدارك النظر، وتتضح أمور كانت خافية، قال الكسائي: اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت: - وأردت أن أعلمه فضل النحو- ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك، وقال له آخر: أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: أخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت - وكان له علم بالعربية - فاستحي وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماض، وأما الذي قال: أنا قاتل غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه فعل مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى: " ولا تقولنّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً..." فلولاً أنّ التنوين فيه مستقبل ما جاز فيه غداً، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو " ⁽¹⁴⁾

في هذا المثال الذي امتحن به الكسائي أبا يوسف دليل واضح على تغيّر المعنى تبعاً لتغيّر الحركات الإعرابية، وأنّ التنوين بالإضافة دلاً على الاستقبال وهذه الآية الكريمة خير شاهد على ذلك.

والمناظرات "تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء، لكنها قد شُيبت بالعصبية فكانت حرباً ضرورياً، غير أنها محمودة المغبة على كل حال لما تُسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة، فما نعمت اللغة وغنيت إلا من هذا السِّجال العلمي، "وعند الصباح يحمد القوم السُّرى" (15).

ومن المؤهلات التي ترفع من شأن العلماء في مجالس العلم والمناظرات سعة الاطلاع وقوة الذاكرة، والعلم بلغات العرب والأوزان الصرفية، والتغيّرات التي تطرأ على الكلمات، قال أبو إسحاق الزجاج: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني قال: جمعي وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر المجلس: سله عن مسألة وكان بيني وبين ابن السكيت ودٌّ، فكرهت أن أتهجمه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو، فلما ألحَّ عليّ قلت له: ما تقول في قول الله عز وجل: "فأرسل معنا أخانا نكتل" ما وزن نكتل من الفعل ولم جزمه؟ فقال: وزنه نفع، وجزمه لأنه جواب الأمر، قلت له: ما ماضيه؟ ففكر وتشوّر - خجل واستحيا - فاستحييت له، فلما خرجنا قال لي: ما حفظت الود، خجلتني بين الجماعة فقلت: والله ما أعرف من القرآن أسهل منها، قال: وزن نكتل نفتعل من اكتال يكتال، وأصله نكتيل فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألف لِسكونها وسكون اللام فصارت نكتل (16).

وفي قصور الخلفاء كانت تقام مجالس العلم، ويدور النقاش والجدال بين الجلساء المتسامرين في قضايا لغوية وفقهية ونحوية متنوعة، وإذا أُخْتُلف في أمر ما يُستدعى من يفصل بينهم، قال أبو عبد الله اليزيدي قال: أخبرني عبي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال: كنا ببلد مع المهدي في شهر رمضان قبل أن يُستخلف بأربعة أشهر فتذاكروا ليلة عنده النحو والعربية، وكنت متصلاً بخاله يزيد بن منصور، والكسائي مع ولد الحسن الحاجب، فبعث إلي وإلى الكسائي فصرت إلى الدار، وإذا الكسائي بالباب قد سبقني، فقال: أعوذ بالله من شرِّك يا أبا محمد، فقلت والله لا تُؤتى من قبلي أو أُؤتى من قبلك، فلما دخلنا على المهدي أقبل عليّ فقال: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا بحراني، أو إلى الحصنيين فقالوا: حصني؟ فقلت: أيها الأمير لو قالوا في النسب إلى البحرين بحري لالتبس فلم يُدر: النسبة إلى البحرين وقعت أم إلى البحر، فزادوا ألفاً ونونا للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح روحاني، ولم يكن للحصنيين شيء يلتبس به فقالوا: حصني على القياس، فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع: لو سألتني الأمير لأجبت به بأحسن من هذه العلة، فقلت: أصلح الله الأمير، إنَّ هذا يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي فقال: قد سألته، فقال: أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا حصناني فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا بحراني لذلك فقلت: فكيف تنسب إلى رجل من بني جنَّان؟ إن لزمت قياسك قلت: جنِّي

فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن، وإن قلت: جئاني رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاث نونات⁽¹⁷⁾. وفي ثنايا هذه المناقشات والمناظرات كان هناك من يُصر على رأيه ولو كان خطأ، وأعتبر هذا الأمر سمة عار في جبين من يُصر على الخطأ، فقد قال أبو العباس المبرد -رحمه الله: "الناس يلحقهم السهو والغلط، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبين لهم الصواب كانوا جهالاً كذابين"⁽¹⁸⁾.

وإذا كان في العلماء من يستبد برأيه، ولا يسأل غيره، فقد وجد بينهم من لا يتحرّج في سؤال غيره، وهذا ما حصل مع الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة لما كتب له هارون الرشيد في ليلة من الليالي أفتنا أحاطك الله في هذه الأبيات

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمُن وإن تخزقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فقد أنشد البيت: عزيمة ثلاث بالرفع، وعزيمة ثلاثاً بالنصب، فكم تُطلق بالرفع وكم بالنصب، قال أبو يوسف: فقلت في نفسي هذه مسألة فقهية نحوية إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت لا أعلم قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا، ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع، فقلت: ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يُكرم، وقلت للجارية خذي الشمعة بين يدي، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه فأقرأته الرقعة، فقال لي: خذ الدواة وكتب، أما من أنشد البيت بالرفع فقال: عزيمة ثلاث فإنما طلقها بواحدة، وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه، وأما من أنشدها بالنصب: عزيمة ثلاثاً فقد طلقها وأبأنها، لأنه قال: أنت طالق ثلاثا، فأنفذت الجواب: فحُملت إلي في آخر الليل جوائز وصلات، فوجهت بالجميع إلى الكسائي"⁽¹⁹⁾.

شروط المناظرة: لما كانت المناظرة حلبة للمنافسة الفكرية والثقافية اشترط لها العلماء شروطاً ينبغي الالتزام بها، قال الراغب الأصفهاني: اجتمع متكلمان، فقال أحدهما للآخر: هل لك في المناظرة؟ فقال الآخر: على شرائط، ولا تعجب ولا تشغب، ولا تُقبل على غيري وأنا أكلمك، ولا تجعل الدعوى دليلاً، ولا تجوّز لنفسك ولا تحكم، ألا تغضب، وعلى أن تؤثر التصادق وتنقاد للتعارف، وعلى أن كلاً منا تأويل آية على مذهبه إلا جوزت إلى تأويل مثلها على مذهبي يبني مناظرته على أن الحق ضالته، والرشد غايته"⁽²⁰⁾.

ورغم الحث على هذه الشروط إلا أننا كثيراً ما نجد من لا يلتزم بها، فترى الغضب ولي أعناق النصوص، والتحيز لشخص أو مذهب على حساب آخر، والرغبة في تحقيق المآرب الشخصية ككسب المال، أو نيل الحظوة والمكانة عند الخلفاء، وغيرها.

ومن المناظرات النحوية التي طارت في الأفاق بشهرتها مناظرة الكسائي مع سيبويه بحضرة الرشيد، قال الفراء قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحي على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر تقدمت والأحمر^(*) فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية فأجابه فيها فقال له: أخطأت... فلما كثر ذلك قال لست ألكمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا بل سألني أنت، فقال الكسائي: ما تقول أو كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم؟ فقال سيبويه: في كل ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب، فدفع سيبويه قوله، فقال يحي بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيساً بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك، قد جمعتم من كل أوب... وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرهم ويسألون، فقال يحي وجعفر: لقد أنصفت، وأمر بإحضارهم... فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله، قال: فأقبل يحي على سيبويه وقال له: قد تسمع أيها الرجل، قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحي فقال: أصلح الله الوزير، إنه وقد عليك من بلده مؤملاً فإن رأيت ألا تردده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصير وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات ولم يعد إلى البصرة⁽²¹⁾

والحرب سجال بين العلماء والأيام دول، فها هو الكسائي الذي انتصر بالأمس على سيبويه في المسألة الزنبورية يلقي من يفحمة، فقد روى الزجاجي ت 391 هـ أن يحي بن المبارك المعروف باليزيدي سأل الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظروا في هذا الشعر عيب؟ وأنشد:

ما رأينا خرباً^(***) نقر عنه البيض صقر
لا يكون العيز مهراً لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي: قد أقوى^(***) الشاعر، فقال اليزيدي: انظر جيداً، فقال: قد أقوى لأبد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان قال فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد الشعر صواب إنما ابتداء فقال: المهر مهر، فقال له يحي بن خالد: أتتكني بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صواب مع فعلك، فقال: لذة الغلب أنستني من هذا ما أحسن⁽²²⁾.

و لو أن اليزيدي وقف على " لا يكون" الثانية لفهم الكسائي أن المعنى قد تم، و "لا يكون" الثانية هي تأكيد للأولى، وجملة المهر مهر مبتدأ وخبر، ومنه لا إقواء في هذين البيتين، لكن اليزيدي لما وصل الكلام ولم يتوقف على الكلمة المناسبة التبس الأمر على الكسائي فرأى أن في الشعر إقواء وأوجب النصب للمهر الثانية على أنها خبر لكان.

ونظراً لأهمية الوقف وخطورته على المعنى قال ابن مجاهد ت324هـ " لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل القرآن بها"⁽²³⁾

وفي المحاوراة والمناقشة "فوائد جمّة، فمفاوضة أولى الألباب والآداب نزهة الأبصار، ومستراح القلوب، ومُجْتَبَى الصواب وفيها بعد ذلك زيادة لقدر الشريف، وتنبية لحال الخامل"⁽²⁴⁾

وللحجاج النحوي آليات يستخدمها كل طرف في الوقت الذي يراه مناسباً، ومن هذه الآليات الشرح والتفسير والاستقراء والتعارض والاستدلال بالأقوال والشواهد، وتوظيف العقل والمنطق ومن أمثلة ذلك ما ردّ به ابن الأنباري على الكوفيين حينما زعموا أن المبتدأ والخبر مترافعان قال: "ما ذكرتموه محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدّر قبل المعمول أي أن يكون العامل أولاً والمعمول ثانياً، وإذا قلنا إنهما مترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى محال محال"⁽²⁵⁾.

وتعتبر الفصاحة وقوة البيان عاملاً مهماً ودعامة أساسية يمتطي صهوتها كثير ممن يريد الغلبة والتفوق على أقرانه ومناظريه، ومن ذلك تلك المناظرة التي ضجّت بها المجالس العلمية في البصرة، والتي جرت بين الأصمعي وسيبويه فقد روى الأصمعي بنفسه هذه المناقشة فقال: عرض علي شيء من الأبيات التي وضعها سيبويه في كتابه، ففسّرتها على خلاف ما فسّر فبلغ ذلك سيبويه فشقّ عليه وقال: لا ناقشته إلا في المسجد الجامع، فصليت يوماً في المسجد، وأردت الخروج فتلقاني وقال لي: اجلس يا أبا سعيد، فجلست واجتمع حولنا من كان في المسجد وتناظرنا، فقال: ما الذي أنكرت من بيت كذا وكذا؟ ولمّ فسّرت على خلاف ما يجب؟ قلت له: ما فسّرت إلا على ما يجب، والذي فسّرت أنت ووضعت في كتابك خطأ، وما لك إلا أن تسألني فأجيب، وصرنا نتجادل بصوت عال، فسمع العامة فصاحتي ونظروا إلى لُكنته فمالوا إلى جانبي وصاروا يريدون أن أغلبه، وأظهروا شعورهم بذلك...وبعد نقاش طويل نهض سيبويه وقال لي: إذا علمت يا أصمعي ما نزل بك مني لم ألتفت إلى قول هؤلاء، ثم نفّض يديه ومضى، وقد شاعت هذه المناظرة وتلقاها طلاب العلم وسألوا أساتذتهم في أيهما المحق برأيه، فقال يونس بن حبيب النحوي: الحق مع سيبويه ولكن الأصمعي غلبه بلسانه"⁽²⁶⁾.

وقد يترى أحد العلماء بصاحبه من أجل الثأر لنفسه من هزيمة لحقته منه أو منحة حرم منها، وهذا ما جرى بين الأصمعي وعباس بن الأحنف، قال الأصمعي: بعث إلي محمد بن هارون، فدخلت عليه وفي يده كتاب يُديم النَّظَر فيه ويتعجب منه فقال لي: يا عبد الملك، أما تعجب من هذا الشاب وما يجيء به ؟ فقلت: من هو ؟ فقال: عباس بن الأحنف، ثم رمى إلي الكتاب فإذا فيه شعر قاله عباس وهو:

إذا ما شئت أن تصد	ع شيئاً يُعجب الناس
فصوّر هاهنا فوزاً	وصوّر ثم عبّاسا
ودع بينهما شيراً	وإن زدت فلا باسا
فإن لم يدنوا حتى	ترى راسيهما راسا
فكذبها بما قاست	وكذبها بما قاسى

قال الأصمعي: وكان بيني وبين عباس شيء فقلت: مُسْتَرْقٍ يا أمير المؤمنين، قال: ممن ؟ قلت: من العرب والعجم قال لي: ما كان من العرب ؟ قلت: رجل يقال له عمر هوى جارية يُقال لها قمر فقال:

إذا ما شئت أن تصن	ع شيئاً يُعجب البشر
فصوّر ها هنا عُمر	وصوّر ها هنا قمر
فإن لم يدنوا حتى	ترى بشريهما بشرا
فكذبها بما ذكرت	وكذبها بما ذكرا

قال: فما كان من العجم ؟ قلت: رجل يُقال له فلقا هوى جارية يقال لها روق، فقال:

إذا ما شئت أن تصن	ع شيئاً يُعجب الخلق
فصوّر هاهنا روقا	وصوّر ها هنا فلقا
فإن لم يدنوا حتى	ترى خلقيهما خلقا
فكذبها بما لاقت	وكذبها بما يلقي

فبينما نحن كذلك إذ جاء الحاجب فقال: عبّاس بالباب، فقال: ائذن له، فدخل فقال: يا عباس تسرق معاني الشعر وتدعيه ؟ فقال: ما سبقني أحد، فقال محمد: هذا الأصمعي يحكيه عن العرب والعجم، ثم قال: ادفع الجائزة للأصمعي فلما خرجنا قال لي العباس: كذبتني وأبطلت جائزتي، فقلت: أتذكر يوم كذا ثم أنشأت أقول⁽²⁷⁾:

إذا وتّرت امرأ فاحذر عدّواته من يزرع الشوك لا يحصد به عنباً

وكما يكون الحجاج في مجلس يجمع المتناظرين يكون أيضا في غير مجلس كأن يُقعد أحد النحاة قاعدة أو يُعللها ويكون بعيدا عن نظيره وخصمه، وما أن يسمع الطرف الثاني بأدلة وحجج الأول يقوم بفحصها ومن ثم قبولها أو رفضها والرد عليه بحجج يراها مناسبة للقضية المختلف فيها، وهذا ما نجده بكثرة في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فأغلبها لم

الحجاج النحوي بواعثه وتقنياته مجله فصل الخطاب

تكن في مجالس العلم وجها لوجه، وإنما كانت في مجالس متفرقة ثم قام العلماء بجمعها في مصنفات مثل ما فعل ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأبو البقاء العكبري في مسائل خلافة في النحو.

وحرص العلماء على الغلبة والتفوق في المحاورات والمناقشات جعلهم يذخرون بعض المعارف لأنفسهم، وخصوصا إذا كانت المناظرة في مسألة من تخصصه، فقد روى السيرافي في أخباره مناظرة للأصمعي مع رجل في مجلس سعيد بن مسلم فغلبه، قال الأصمعي منشدا:

واحدة أعضلي أمرها فكيف لو قُمت على أربع

ما معنى قمت هنا؟ - وأشار بيديه كأنه يريد القيام على أربع - فقال الرجل: قمت أي نهضت، قال الأصمعي: وهل ينهض الإنسان على أربع؟ معنى قمت هنا مأخوذ من قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء" وفي البيت أن امرأة واحدة أتعبني أمرها فكيف لو قمت على أربع نساء؟ فعجب الحاضرون وضحك سعيد بن مسلم وقال: لا تعارضوه في الشعر⁽²⁸⁾ فالأصمعي يبدو هنا ماهرا في إدراك جانب الضعف عند مناظره، فأوهمه حينما أشار بيديه كأنه يريد القيام، فوقع هذا الرجل في الخطأ وظن أن قمت معناها نهضت.

كما أن بعض العلماء لا يرضى أن يُعارض أو يُعاب عليه أمر، فقد روى صاحب وفيات الأعيان أن الأصمعي أتى بكتاب لأبي عبيدة يُفسر فيه بعض آيات القرآن، فأخذه وتصفح ثم طواه غاضبا، قال: ما لابن الصباغ يفسر كتاب الله برأيه... ومن أين علم أن الرب هو الشك في قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه" فسمع أبو عبيدة قوله هذا، فسأل عن مجلسه في أي يوم هو، وركب حماره في ذلك اليوم، ومر بحلقته فنزل وسلم عليه وجلس عنده وحادثه، ثم قال له: يا أبا سعيد ما تقول في الخبز، أي شيء هو؟ قال: الذي تخبزه وتأكله، قال أبو عبيدة: قد فسر كتاب الله برأيك، فإن الله تعالى يقول: "وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزا تأكل الطير منه" قال الأصمعي هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسر كتاب الله برأيي فقال أبو عبيدة: والذي تعيب علينا كله شيء بان لنا فقلناه ولم نفسر برأينا... ثم قام وركب حماره⁽²⁹⁾.

ولمجالس العلم وحلقاته مهابة ومكانة، وكثير من العلماء من كان يخشى السؤال أو المناظرة، خاصة عند من اشتهر بالتفوق أو عند من لا يعرفه، ولذلك قال ابن المقفع: "لا تعرضن عقلك على الناس، فإذا اضطرك أمر فكن كصاحب الشطرنج يبني أمره على القائمة فإن وجد ضربة غريبة انتهزها، وإياك أن تبتدئ في مجلس لم تسبر عقول أصحابه، فبين العقول بون بعيد⁽³⁰⁾".

والحجج النحوية منها النقلية والعقلية، فالنقلية أنواع منها: أ- الاحتجاج بالقرآن الكريم قال الإمام السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء

كان متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه⁽³¹⁾.

ب- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

ج- الاحتجاج بكلام العرب شعرا ونثرا، وقد بلغت شواهد الشعر ألفا وخمسين شاهدا من نسبة أبي عمرو الجرمي الذي يقول: " نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها"⁽³²⁾.

ومن الشواهد الشعرية ما ذكره سيبويه في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرته على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول: وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيدا درهما، وكسوت بشرا الثياب الجيادَ، ومن ذلك: "اخترت الرجال عبد الله" ومثل ذلك قوله عز وجل: " واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا"⁽³³⁾... وإن عنيت الدعاء لم يجاوز مفعولا واحدا، ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذنبا لستُ مُحْصِيَهُ
وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي⁽³⁴⁾:

أمرْتُكَ الخَيْرَ فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نسب

أما الحجج العقلية فأهمها: القياس: وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽³⁵⁾. وممن اشتهر بالقياس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي والخليل بن أحمد الفراهيدي وغيرهم، فهؤلاء كانوا يقيسون كلما يسمعون على كلام العرب، فما وافق كلام العرب فهو عندهم صحيح، وما خالفه فهو خطأ، وقصة الحضرمي مع الفرزدق في هذا أشهر من نار على علم، وكان الكسائي يرى أنَّ النحو: إنما هو قياس يُتَّبَع، ومن أمثلة الاحتجاج بالقياس أن النحاة يرون أنَّ نائب الفاعل حُمِلَ على الفاعل في الرفع لعلّة مشتركة بينهما وهي الإسناد، فهم يقصدون أنَّ نائب الفاعل لم يكن مرفوعا في الأصل لأنَّ معناه يدل على من وقع عليه الفعل، فهو في المعنى مفعول به، وبالتالي يستحق النصب، ولما أسند إلى الفعل أشبه الفاعل فأعطي حكمه وهو الرفع، قال ابن الأنباري: "وذلك مثل أن تتركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: اسمُ أسند الفعل إليه مقدّما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسم فاعله والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد"⁽³⁶⁾.

العلاج النحوي بواعثه وتقنياته _____ مجلة فصل الخطاب

- الإجماع والمراد به اتفاق نحاة البلدين البصرة والكوفة على أمر ما، قال ابن جني: "إنه حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"⁽³⁷⁾ ومن أمثلة الإجماع ما ذكره ابن الأنباري أن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن الخبر إذا كان وصفا يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ مثل: زيد قائم فالخبر قائم اسم مشتق يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ، أي قائم هو، كما أجمع البصريون والكوفيون على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه"⁽³⁸⁾ نحو: خالد محمد ناصح، فالوصف ناصح تبع ما له وهو "محمد"، فمحمد هو الناصح، ولو كان الناصح خالد لوجب إبراز الضمير فنقول: خالد محمد ناصحه هو أي محمد ناصح لخالد.

استصحاب الحال: وهو ترك الاسم أو الفعل أو الحرف على ما هو عليه ما لم يطرأ عليه ما يغيره، قال يحيى الشاوي: "هو إبقاء ما كان على ما كان، عند عدم دليل النقل عن الأصل"⁽³⁹⁾ ومن أمثلته: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، ومثال آخر أن الفعل المضارع مرفوع إذا تجرد من النواصب والجوزم فاستصحاب الحالة نقول إنه مرفوع، وإذا دخل عليه ما يغيره كأحد النواصب نقول: هو منصوب، ويرى ابن الأنباري أن "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"⁽⁴⁰⁾.

السبر والتقسيم: هو استدلال عقلي ومعناه أن يذكر النحوي الوجوه المحتملة في أمر ما ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه، ومثال ذلك أن "نعم وبئس" يُشتبه أن تكون اسمين أو فعلين أو حرفين، فإذا اخترنا هذه التقسيمات وجدنا أنهما ليستا حرفين لدخول تاء التأنيث عليهما في مثل: نعمت المرأة "والحرف لا يدخل على الحرف، فلم يبق إلا أن تكون اسمين أو فعلين فإذا اخترنا اسميتهما وجدنا أنهما ليستا اسمين لإمكان أن يرفعا فاعلين ويدلا على حدث، فيقال: "نعم زيد وبئس عمرو" فلا يبقى إلا أنهما فعلان ماضيان"⁽⁴¹⁾. وقد استدلل ابن الأنباري به كثيرا في الرد على الكوفيين والبصريين في الإنصاف في مسائل الخلاف، وفي أسرار العربية.

والاستدلال بالأولى وأمثلة الاحتجاج بالأولى حذف تاء التأنيث من جمع المؤنث السالم قال ابن الأنباري: الأصل في مسلمات وصالحات: مسلمتات وصالحات، إلا أنهم حذفوا التاء لثلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو

قولهم: رجل بصري وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل بصرتي وكوفتي، لئلا يقولوا في المؤنث: امرأة بصرتية وكوفتية فيجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأن يحذفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى⁽⁴²⁾.

الاحتجاج بالمشابهة كتعليل النحاة إعراب المضارع لمشابهته لاسم الفاعل، وسُي مضارعا لمضارعتة إياه قال ابن الأنباري: فإن قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيا، فلم حُمل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حُمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم، ولهذا سُمي مضارعا، والمضارعة المشابهة... ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه⁽⁴³⁾:

- 1- أنه يكون شائعا فيتخصص
 - 2- تدخل عليه لام الابتداء مثل الاسم
 - 3- يشترك فيه الحال والاستقبال
 - 4- يكون صفة كما يكون الاسم كذلك
 - 5- أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه.
- وتعليل النحاة عمل "إن" بأنها ضارعت "شابهت" الفعل فهي تعمل عمله، ولذلك تسمى هي وأخواتها الأحرف المشبهة بالفعل كما احتج النحاة كذلك بمراعاة النظير ومثال ذلك أن سيبويه منع الفصل بين حروف الجزم وبين الأفعال بشيء، فلا تقول لم زيد يأتك، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر⁽⁴⁴⁾.
- الاحتجاج بالخفة والثقل: وهذا النوع من الأدلة نجده مستعملا كثيرا عند علماء العربية، يعللون به الظواهر اللغوية فهم يرون أن العرب الفصحاء ينفرون من الثقل ويُفضّلون الخفة في الكلام، ومن أمثلة ذلك حذف الحرف والكلمة والجملة إذا أمن اللبس، وكذلك حذف أول الساكنين إذا التقيا، وإدغام المثليين، وحذف فاء الفعل المثال في المضارع مثل: وعد يعد، وقف يقف، والأصل فيهما يوعد ويوقف، والفعل أكرم الأصل فيه يؤكرم ثم حذفت الهمزة فصار يكرم، وكلمة ميزان وميعاد أصلهما موزان وموعداد، ويحذف الواو صارت ميزان وميعاد، وغيره كثير،

الاحتجاج بالرجوع إلى الأصل: يرى النحاة أن الأصل في الأسماء الإعراب وعدم العمل، والأصل في الأفعال البناء والعمل قال ابن يعيش: "أصل العمل إنما هو للأفعال، فإذا عَلِم ذلك فليُعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيد ذلك أنك تقول: زيد ضاربُ عمراً، وزيد ضارب لعمرو، فتكون مُخَيَّراً بين أن تُعديه بنفسه، وبين أن تُعديه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز ذلك

العلاج النحوي بواجبه وتقنياته

في الفعل، فلا تقول: ضربت لزيد⁽⁴⁵⁾ والأصل في الحروف البناء، وما يختص منها يعمل وما لا يختص لا يعمل، ولا يخرج أحد هؤلاء إلا بعلّة كبناء بعض الأسماء " تاء المتكلم أو المخاطب، أسماء الشرط والاستفهام... لمشابهتها للحروف في الوضع أو في المعنى.

وقد وظّف النحاة قاعدة الأصل والفرع في العديد من القضايا النحوية والصرفية لإثبات ما يرونه، ومن ذلك أن الكوفيين يرون أنّ المصدر مأخوذ من الفعل أي أن الفعل أصل والمصدر فرع منه، واستدلوا على ذلك بأن المصدر يعتل لاعتلال فعله، ويصح لصحته، تقول: قمت قياماً، فيعتل المصدر لاعتلال فعله، وتقول: قاوم قواماً، فيصح المصدر لصحة الفعل، فدلّ على أنه فرع عليه⁽⁴⁶⁾.

واختلف البصريون مع الكوفيين في رافع الاسم بعد الظرف فقال الكوفيون: إنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه مثل: أمامك زيد، والبصريون يرون أنّ الاسم بعد الظرف يُرفع بالابتداء، واستدل الكوفيون بأن قالوا: الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو أي حلّ أمامك زيد وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل وأكثفي بالظرف منه، فرد عليهم البصريون: الاسم بعد الظرف ارتفع بالابتداء، والأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول: إنّ أمامك زيداً، وظننت خلفك عمرّاً، وما أشبه ذلك لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل⁽⁴⁷⁾. ففي هذه المسألة وغيرها نرى النحاة يوظفون العقل والمنطق ويحتجون بمختلف الحجج العقلية والنقلية لإثبات صحة ما ذهبوا إليه، ومحاولة إقناع الخصم برأيهم.

والاحتجاج باختلاف اللغات وهذا النوع من الاحتجاج وظّفه العديد من العلماء في تفسير أمر أو تخريجه وتأويله، ومثال ذلك ما حدث بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، حينما جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء وقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تُجيز: "ليس الطيّب إلا المسك" بالرفع، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وتعال أنت يا خلف - لخلف الأحمر - اذهبا إلى أبي المهدي فلقناه الرفع فإنّه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع التميمي ولقناه النصب فإنّه لا ينصب⁽⁴⁸⁾ ولما ذهبا وفعلا ما طُلب منهما وجدا ما أخبر به أبو عمرو بن العلاء. وعلى ضوء الاختلاف اللّهي تمّ تعليل وتخريج العديد من القضايا النحوية والصرفية كإعمال "ما" تارة، وإهمالها تارة أخرى في قوله تعالى "ما هذا بشرّاً" و "ما هذا بشرٌ" فالحجازيون يُعملون "ما" عمل ليس، والتميميون يُهمّلونها، وقوله تعالى "ما هنّ أمهاتهم" و "ما هنّ أمهاتهنّ" قال ابن جني:

"وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما"⁽⁴⁹⁾.

مراجع البحث وإحالاته:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط1 مج 2، دار صادر بيروت، ص228.
2. أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ط1، بيروت، دار الجيل، 1411هـ. 1991م، مج2، ص30.
3. فاضل صالح السامرائي، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، ط3، 1430هـ/2009م، ص10.
4. جميل حمداوي، نظريات الحجاج، ص09.
5. ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3 الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1422هـ/2001م، ص28/29.
6. ابن منظور، لسان العرب، ص219/219.
7. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ص195.
8. مقال للدكتور عبد الحليم بن عيسى جامعة وهران بعنوان: البناء الحجاجي في المناظرات الأدبية، مناظرة السيف والقلم لزين الدين بن عمر بن الورد ت749هـ أنموذجا.
9. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج، مجالس العلماء، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1420هـ/1999، ص121.
10. الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، راجعه وعلّق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت لبنان 2005م، ص27.
11. أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، ص129.
12. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص129.
- *-تُقيَّب بالمِرْد لأنه لما صنف المازني كتابه ألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه فأجاب بأحسن جواب فقال له المازني: قم فأنت المِرْد بكسر الراء أي المَثْبِت للحق، والكوفيون فتحوا الراء تهكما به، نزهة الألباء ص193.
13. نزهة الألباء في طبقات الأدباء أبو البركات الأنباري، ص199.
14. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ج1، ص32.
15. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص29.
16. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج مجالس العلماء، ص230.
17. مجالس العلماء الزجاجي، ص220/221.
18. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النحوي، لإيضاح في علل النحو: 40.
19. جلال الدين السيوطي ت911هـ، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ج3، ص114/115.
20. الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ص37.
- *-أبو محرز بن حيان المعروف بخلف الأحمر، فإنه كان مولى أبي بردة، وكان يقول الشعر فيجيد، وهو أول من أحدث السماع بالبصرة، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه، نزهة الألباء ص59.
21. أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، ص9، 10. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص562.
- *-*-* خربا: ذكر الحباري، والمعنى لا يحاول الصقر استخراج ذكر الحباري من بيضه.

- ***-أقوى: الإقواء في موسيقى الشعر هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة.
22. مجالس العلماء ص 195
23. جلال الدين لسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1، تح: أحمد بن علي، دار الحديث القاهرة، 2006، ص 87.
24. أبو القاسم إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي، تح. وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة ابن سينا للنشر، 2009، ص 58
25. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 44.
26. رحاب عكاوي، الأصمعي صاحب اللغة وإمام الرواة، ط 1، بيروت، دار الفكر العربي، 1998م، ص 67.
27. مجالس العلماء ص 23
28. رحاب عكاوي، الأصمعي صاحب اللغة وإمام الرواة، ص 59.
29. أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد معي الدين عبد الحميد، ط 1، 1368هـ/1948م مكتبة النهضة المصرية ج 4، ص 325/324.
30. الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، مطبعة الهلال بمصر 1902م، ص 36
31. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ط 3/2011م، ص 24.
32. ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـسيبويه، الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب ج 1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1/1999م، ص 18.
33. الأعراف 155.
34. الكتاب ج 1، ص 71/72.
35. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ص 59.
36. أبو البركات بن الأنباري ت 577هـ، الإغراب في جدل الإعراب ولع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط 1377هـ/1957م، ص 9
37. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط 4، 1999م، ج 1، ص 189
38. ينظر: أبو البركات بن الأنباري " ت 577هـ"، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك، محمد جودة، ط 1، مكتبة الخانجي القاهرة، ص 53..56.
39. الشاوي أبو زكريا يحيى بن محمد النابلي الجزائري " 1030-1096هـ/1621-1685م "، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد، دار الأنبار، 1411هـ/1990م، ص 97.
40. ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 142.
41. ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط 2، 1430/2009م، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 108.
42. أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: د/ فخر صالح قداره، ط 1، بيروت، دار الجيل 1415هـ/1995، ص 73.
43. ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 46/47
44. الكتاب ج 1، ص 457
45. ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج 6، ص 78
46. ينظر: أسرار العربية، ص 163.
47. الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 49..
48. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، ص 3.
49. ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 12.